

طبيعة واشكاليات الصناعة المصرفية في العراق قبل و في ظل مسار التحرير المالي

د. ثريا الخزرجي
أستاذ

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد
الجمهورية العراقية

ياسمين هلال ادريس
مدرس

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد
الجمهورية العراقية

المستخلص

ان الانتقال من اقتصاد يستند الى المركزية والية التخطيط الاقتصادي المركزي باتجاه اقتصاد السوق يستوجب بالضرورة تغيير شكل واليات عمل هذا الاقتصاد لضمان انسيابيه الاقتصاد ومنغيراته وعدم تعرضه للهزات الاقتصادية ، من هنا ينبغي التعرف على طبيعة الصناعة المصرفية في ظل المرحلة الماضية والتغيرات الواجب احداثها انسجاما مع اعتماد التحرير المالي حاليا كاعادة هيكلتها واجراء الاصلاحات المطلوبه فيه . هذا من جهة ومن جهة ثانية التعرف على طبيعة المؤشرات المتعلقة بالقطاع المصرفي العراقي في مرحلة الكبح المالي وطبيعتها اثناء التحرير المالي ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الكلمات البالة: الصناعة المصرفية، التحرير المالي، الاقتصاد.

1. المقدمة

الا أن هذه السياسية لم تستطع تحقيق الأهداف المتوخاة منها من جهة وظهور مذهب الليبرالية الجديدة من جهة أخرى وانتقال الراسمالية العالمية الى مرحلتها الجديدة المسماة بالعولمة التي جعلت العالم كقرية كونية واحدة مما افضى الى توحيد الأسواق وتداول كل من الأنتاج والتداول وأزالة القيود على حركة رأس المال والعمل على التحرير الاقتصادي والمالي في ظل منظمة التجارة العالمية أن هجينة هذه السياسية دفع العديد من البلدان النامية الى الانتقال من سياسة الكبح المالي الى سياسية التحرير المالي والقيام الاصلاح الاقتصاديلا سيما المالي منه .

مشكلة البحث : من اجل انتقال اقتصاد من سياسته اقتصاديه الى قضيها وبشكل قابل للنجاح لايعتمد بالضرورة على مجرد احداث تغيرات في بعض المتغيرات الاقتصادية الحاكمه للاقتصاد وحسب انما يتعدا ذلك على وعي هذا التحول وتوافر سترانيجية ملائمه تستند الى سياسته اقتصادية كلية وسياسات جزئية تعي الاهداف الواجب تحقيقها لخدم عملية الانتقال وهذا ما تتطلبه عملية الاصلاح الاقتصادي وبشكل موضوعي بعيداً عن الرغبات الذاتية على استنساخ بعض التجارب في هذا الشأن دون النظر الى النتائج التي ال اليها اقتصاد تلك البلدان ودون النظر الى طبيعة الاقتصاد العراقي ،وعادةً ما يشجع هؤلاء طروحات بعض المنظمات الدولية التي نادرا ما تعرف شيء عن طبيعة الاقتصاد العراقي . هدف البحث : يهدف البحث الى التعرف على طبيعة الصناعة المصرفية في العراق ومدى امكانية تحقيق الاصلاحات

اهمية البحث : يعد الجهاز المصرفي واحد من القطاعات الأساسية لما له من دور في تعبئة المدخرات الوطنية وتوفير الأئتمان للقطاع الخاص، الا أن الكثير من البلدان النامية ومنها العراق اعتمدت أسلوب التخطيط الاقتصادي لتحقيق تنميتها الاقتصادية مما جعلها تعتمد مختلف اشكال الكبح المالي في توجيه جهازها المصرفي فضلا عن توجيه الأئتمان بشكل اساسي الى المؤسسات الاقتصادية التابعة للحكومة وبغض النظر عن قدرة هذه المؤسسات على التسديد مما رفع من درجة مخاطر الأئتمان والديون المدومة او المشكوك في تحصيلها، وقد عمل البنك المركزي في هذه البلدان على استخدام اسلوب تحديد سقف سعر الفائدة الدائنة والمدينة وتوجيه الأئتمان نحو قطاعات اقتصادية دون غيرها وتحديد متطلبات الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية وتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية فضلا عن الحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية وأقامة مصارف أجنبية في بلدانها.

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز

المجلد 6، العدد 4 (2017)

استلم البحث في 2017/9/1، قبل في 2017/12/1

ورقة بحث منظمة نشرت في 2017/12/20

البريد الإلكتروني للباحث: Yasmin.hilal@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الابداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

(1). يعد توافر نظام مصرفي قادر على حشد الموارد المالية المتواجدة لدى المدخرين بكفاءة من اجل رفع معدل الاستثمار ومن ثم معدلات التنمية الاقتصادية واحد من الاصلاحات الضرورية التي ينبغي تعجيل القيام بها ، الا ان هذه العملية تتطلب التعرف على طبيعة الصناعة المصرفية في العراق قبل وبعد عام 2003 وما هي المشاكل التي يعاني منها وسبل معالجتها . كما هو معلوم خضع القطاع المالي والمصرفي في العراق قبل عام 2003 الى سياسة الكبح المالي التي تضمنت استخدام البنك المركزي العديد من المعايير الادارية فيما يتعلق بسياسته ازاء المصارف بما في ذلك تحديد حجم وتوجيه وتخصيص الائتمان وتحديد اسعار الفائدة مما شوه من طبيعة وعمل المصارف وادى الى ضعف كفاءة عملية تخصيص الموارد من جهة وارتفاع كلفة الوساطة المالية في ظل غياب المنافسة من جهة ثانية ، لقد شمل الكبح المالي تحديد سعر الفائدة الدائنة والمدينة دون الاخذ بنظر الاعتبار درجة المخاطر التي تتعرض لها العملية الائتمانية وقدرة هذه الاسعار على عكس الحالة الاقتصادية في الداخل والتناسب بين سعر الفائدة في الداخل وسعر الفائدة في الخارج فضلا عن مدى سيولة الادوات المالية ، وبعبارة اخرى لم يتم اخذ العوامل الضرورية لتحديد سعر الفائدة بالشكل الذي يعكس ندرة رأس المال ، كما تضمنت سياسة الكبح حركة رأس المال الداخلة والخارجة من البلد ، وقد اعتمدت السلطات النقدية وسائل السياسة النقدية المباشرة للتحكم بالمصارف فعملت على تحديد سقف الائتمان وتوجه الائتمان وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني ، وكان البنك المركزي خاضع لادارة وزارة المالية ومهمته الاساسية تنقيد عوائد النفط وخلق النقود كطلوبات تقابل حصول السلطة النقدية على ادوات الدين الحكومي كموجودات والتي تشكل حوالات الخزانة الحكومية النسبة الاعظم منها والتي لا تقل عن 90% . وقد اتصفت الصناعة المصرفية بالعديد من الصفات والسلبات السلبية والتي ينبغي معالجتها اذا ما اريد تطوير الصناعة المصرفية في العراق بالشكل الذي يضمن رفع مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية وتعبئة المدخرات الوطنية والمساهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص ومنافسة المصارف الاجنبية فضلا عن توفير الخدمات المصرفية للاقتصاد العراقي تبعا لاحداث التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال وسنورد هنا اهم هذه الصفات :

1- الخلل في بنية هيكل الصناعة المصرفية ، تتكون الصناعة المصرفية في العراق من مصرفين حكوميين وخمس مصارف متخصصة لغاية عام 1991 والذي شهد انشاء العديد من المصارف الاهلية ، وعلى الرغم من ذلك يستحوذ القطاع الحكومي

الواجب اعتمادها لكي تنسجم مع سياسة التحرير المالي وهل ان هذا الانتقال حقق النجاح المطلوب وذلك باعتبار مجموعة من المؤشرات المتعلقة بهذا الشأن . فرضية البحث : ان الانتقال من سياسه اقتصادية الى اخرى يتطلب في كثير من الاحيان احداث تغيرات جذريه سواء في الاستراتيجيات والاليات عمل الاقتصاد او الادوات المستخدمه فيه من اجل اعتماد المسار الجديد والنجاح فيه ومن ثم فان سياسة التحرير المالي في ظل طبيعة الاقتصاد العراقي قد لا تؤدي بالضرورة الى تحقيق النجاح المتوخى منها . منهجية البحث : سيتم الاعتماد على منهج التحليل الاستدلالي للوصول الى فرضية البحث. بالانتقال من العام وصولا الى الخاص مع الاستعانة بالتحليل الوصفي للاحاطة بالموضوع وجوانبه المتعدده املين ان نوفق في ذلك . المبحث الاول :- طبيعة الصناعة المصرفية في العراق واعادة هيكلة واصلاح النظام المصرفي العراقي في ظل التحرير المالي :

الصناعة المصرفية : استند تأسيس الجهاز المصرفي في العراق الى القانون رقم 43 لسنة 1947 حيث تم موجبة تأسيس المصرف الوطني العراقي الذي حل محل لجنة العملة التي كان مقرها لندن وقد تم في ضوء ذلك فك ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني واعتماد الذهب والعملات الاجنبية والسندات الحكومية كغطاء للدينار ، ويعد هذا المصرف النواة التي تم اعتمادها لتأسيس البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم 72 لسنة 1956 في حين تم تأسيس اول مصرف تجاري حكومي عام 1941 وهو مصرف الرافدين وتم اعتادة انذاك لمسك حسابات الحكومة فضلا عن ممارسة الصيرفة التجارية ، في حين تم تأسيس اول مصرف خاص عام 1954 ووصل عدد المصارف الخاصة الى خمس مصارف عند تامم المصارف بموجب قرارات التامم عام 1964 واصبحت ملكية المصارف في العراق حصرا ملكية حكومية حتى عام 1991 اذ تبعا للقانون رقم 12 لسنة 1991 اصبح من المسموح به انشاء المصارف الاهلية ويتكون الجهاز المصرفي في الوقت الحالي من 54 مصرفاً منها 7 مصارف حكومية، واحد منها حديث التأسيس و 23 مصرف تجاري خاص، 9 مصارف اسلامية، 15 فرعاً لمصارف اجنبية. اضافة الى مكتب تمثيل لمصرف اجنبي واحد. وهناك العديد من المؤسسات التي تقوم ببعض الاعمال المصرفية منها 34 شركة تحويل مالي، وحوالي 2000 شركة صرافة تابعة لمصارف، مع شركة لضمان القروض، وشركة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع شركتان لخدمات الصيرفة الالكترونية والبطاقة الذكية، اضافة الى حوالي 800 فرع تابعة للمصارف وموزعة على جميع محافظات العراق

86% الى القطاع المصرفي الاهلي على الرغم من انخفاض مساهمتها في منح الائتمان الذي لم يتعدى 24% بينما مساهمة المصارف الحكومية تصل الى 76% من اجمالي منح الائتمان على الرغم من انخفاض مساهمتها في راس المال المصرفي الذي لم يتعدى 14% في نفس العام مما يعكس الطبيعة المحافظة للمصارف الاهلية في منح الائتمان في حين المتعارف عليه ان القدرة الائتمانية يمكن ان تصل الى ثمانية اضعاف راس مال المصرف ، ان الطبيعة المحافظة للمصارف في منح الائتمان ادى الى ارتفاع معدلات وحم السيوالة لديها والتي بلغت أكثر من 80% في حين النسبة المعيارية المتعارف عليها للسيولة ينبغي ان لا تتعدى 30% . كما ولا زال اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي قليلة على الرغم من زيادتها اذ لا تزال تشكل مجدود 2% من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعكس تواضع هيكلية الصناعة المصرفية في العراق (3)، وعلى الرغم من ارتفاع راس المال المصرفي للسنوات اللاحقة الا ان ذلك لم يغير من مساهمة كل من القطاع المصرفي الحكومي والاهلي من اجمالي الائتمان حيث وصل راس مال الجهاز المصرفي الى 9.1 تريليون عام 2014 ثم الى 10.1 عام 2015 شكلت حصة المصارف الخاصة 84% عام 2014 وحوالي 78% عام 2015 كما بلغ رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حوالي 32 تريليون دينار عراقي في نهاية عام 2008 موزعة بين ودائع حكومية بلغت حوالي 22.5 ترليون وودائع القطاع الخاص الذي بلغت أكثر من 9 ترليون دينار وعلى الرغم من ذلك فلا تزال هذه الودائع لا تشكل أكثر من 8% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالنسبة المتواجدة لدى دول المنطقة والتي تتراوح بين 40 الى 50% مما يعزز فكرة هيمنة المالية العامة على الحياة المالية من جهة وانخفاض العمق المالي من جهة ثانية وقد ارتفع رصيد الودائع الى 72.1 عام 2014 شكلت حصة الودائع الحكومي 64.4 بينما لم تتعدى حصة المصارف الخاصة 9.7 تريليون ثم انخفض الى 64.3 عام 2015 حصة المصارف الحكومي 55.2 تريليون وحصة المصارف الخاصة 9.1 تريليون ، اما رصيد الائتمان النقدي المباشر فقد بلغ حوالي 4.5 ترليون دينار شكل الائتمان المقدم الى القطاع الخاص ما قيمته 3.6 ترليون دينار مما يعني ان نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هي نسبة متدنية جدا لا تتعدى 4.4% (4) من الناتج المحلي الاجمالي وقد ارتفع للاعوام التالية حيث وصل عام 2014 الى 19.1% من الناتج المحلي الاجمالي والى 15.1% عام 2015 (5) وهذا يعبر بوضوح عن صغر او انخفاض سوق الائتمان في العراق وضعف النشاط القموي .

على (90%) من النشاط المصرفي مع النفوذ الواسع للمالية العامة على هذا النشاط من خلال ايراداتها التي لا تقل عن 50% من الناتج المحلي الاجمالي اذ تقدر مساهمة الحكومه بحوالي 80% من تكوين الناتج (2)، وتتصف الصناعة المصرفية بشكل عام بالسيولة العالية مما يعكس تدني رغبة المصارف على منح الائتمان النقدي مما تسبب في انخفاض درجة العمق المالي* ، اذ لا تتعدى نسبة الائتمان الممنوح 8% من الناتج المحلي الاجمالي فالائتمان المصرفي لا يشكل أكثر من مره ونصف رأس المال المصارف واحتياطياته بينما ينبغي للائتمان الممنوح ان يصل الى ثمانية اضعاف قيمة راس المال والاحتياطي على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة على القروض الممنوحة والتي وصلت الى أكثر من 20% لدى بعض المصارف مقابل انخفاض الفوائد المدفوعة لودائع المدخرين والتي يعبر عنها بمعدل الانتشار (الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة) والذي قارب ال(10) نقاط وهذا يمثل ثلاث اضعاف معدل الانتشار السائد في العالم . ان ذلك يؤشر ضعف الوساطة المالية للصناعة المصرفية وتدني مستوى الائتمان الممنوح بسبب التخوف من المخاطر المحتملة كمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتخوف من اخفاق المقترضين من تسديد القروض فضلا عن اعتماد اسلوب التحوط على وفق اللوائح الرقابية التي تجبر المصارف وضع احتياطي تحوطي عند منح الائتمان لمواجهة حالات الاخفاق في الحصول على القروض الرديئة الذي تمثل عبء على تلك المصارف حيث بلغت الديون المتعثرة (الديون المدومة) لدى المصارف الحكومية بمجدود 48% ولدى المصارف الاهلية بمجدود 52% من اجمالي القروض الممنوحة .

لقد عمد الجهاز المصرفي على العمل في ظل بيئة امنية اي الاستثمار في بيئة خالية من المخاطر حتى وان كان ذلك على حساب العوائد التي يمكن ان يجنيها اي يقبل عوائد اقل دون المخاطرة بالاستثمار في بيئة غير امنية والحصول على عوائد اعلى ومقايضة المخاطر بالعائد الاقل وتتمثل هذه البيئة الحالية من المخاطر بالاستثمار بادوات السياسة النقدية عوض عن الائتمان الموجه الى الجمهور ،وقد ترتب على ذلك تعظيم الفائدة المستوفاة عن القروض خارج توازن السوق نتيجة حالة عدم التأكد من طبيعة السوق والمخاطر التي يمكن ان تتعرض لها هذه المصارف كمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التنظيمية .

2- بلغت رؤوس اموال الجهاز المصرفي 1.2 ترليون دينار في بداية عام 2008 ثم ارتفعت الى 2 ترليون دينار بعد رفع راس مال مصرفي الرافدين والرشيدي ثم وصل الى 9.1 تريليون عام 2014 والى 10.1 تريليون عام 2015 ، يعود معظمها ونسبة تجاوز

ايداعات الحكومة التي لم يتم صرفها ضمن الموازنة العامة بالاستثمار في حساب تسهيلات البنك المركزي وقد بلغت ودائع الحكومة ما يقارب 55% من اجمالي الودائع مما يشكل خلل واضح في نسب تنفيذ الموازنة او ان تكون التخصيصات للوزارات المختلفة مبالغ فيها واكبر من الطاقة الاستيعابية للقدرة التنفيذية مما يؤدي الى ارتفاع النفقات العامة دونما مبرر حقيقي .

4- عدم التناسب بين رؤوس اموال المصارف مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر مما يعني انخفاض نسبة كفاية راس المال والذي يقاس بقسمة راس المال الاساس والمساند على الاستثمارات المرجحة بالمخاطر وهذا يعني بالضرورة انخفاض نسبة الملائة دون المستوى المعتمد ، اذ نصت اتفاقية بازل على ان لا تقل نسبة كفاية راس المال او الملائة عن 8% .

5- لا تزال السوق المصرفية لا تشجع على توفير الحد الادنى المطلوب من منح الائتمان لتمويل القطاع الخاص هذا من جهة ومن جهة ثانية فان الجزء الاساسي من هذا التمويل يتسرب لاغراض المضاربة ودون التوجه نحو القطاعات الانتاجية من الاقتصاد وذلك بسبب التضخم او التوقعات التضخمية حيث اصبحت البيئة الاقتصادية العراقية جاذبة للمضاربة عوض عن التوجه نحو قطاعات الانتاج الحقيقي ، وقد ساعد على ذلك اسلوب تمويل الموازنة العامة عن طريق النقد الرخيص مما ساعد على زيادة الضغوط التضخمية بالشكل الذي يساعد على المضاربة السليعية والنقدية .

المبحث الثاني

المطلب الاول: تطور مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة 1990 – 2015
يمارس القطاع المالي والمصرفي دوراً مهماً وإيجابياً في تنفيذ قرارات السياسة النقدية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي والمصرفي لاسيما مسألة جمع المدخرات وتخصيص وتوزيع الموارد نحو قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة تلك الأكثر اهمية للاقتصاد الوطني وهذا يتطلب بالضرورة توافر نظام مصرفي سليم ويعد العمق المالي احد المقاييس المهمة التي تعكس مدى رصانة وتطور النظام المصرفي في أي بلد، من هنا يصبح من الضروري الاحاطة بهذا المفهوم وما يحتويه من تأثير على مجمل النظام المصرفي، وعلى أي حال من غير الممكن طرح تعريف واحد لمفهوم العمق المالي وذلك ناتج عن تعدد المقاييس المستخدمة لهذا المفهوم مما يتطلب معه اعتماد مقياس محدد أولاً للاستدلال على ما يحتويه هذا المفهوم ويمكن تقديم تعريف له يستند الى المقياس الأكثر شمولاً له ، هو عبارة عن مجموع ودائع المصارف التجارية مقسوم على الناتج المحلي الاجمالي، وتبعاً لهذا

3- زيادة مستوى الانتشار والذي سبب ضعف عمليات الوساطة المالية اذ يبلغ الفرق بين الفائدة الممنوحة للودائع والفائدة المستلمة من القروض ما بين أكثر من 8 نقطة وهذا يؤثر ايضا ضعف صلاية الصناعة المصرفية في العراق ، وضعف الوساطة المالية في المصارف وهذا يتعارض بالضرورة مع هدف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في النظام المالي عن طريق رفع قدرة وكفاءة الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين بما يعزز من حجم وكفاءة الاستثمار ، ويرافق ذلك انخفاض الكثافة المصرفية التي لا تتعدى (0.2 %) بمعنى هناك مصرف واحد لكل 35 ألف نسمة⁽⁶⁾ في حين المعدل الطبيعي هو مصرف لكل 10000 نسمة على الاكثر كما وتتركز معظم المصارف في العاصمة بغداد التي تستحوذ على أكثر من 80% من تلك المصارف ، وقد بلغت فروع المصارف الحكومية 348 فرع في حين بلغت فروع المصارف الاهلية 201 فرع مما يعني بان عدد المصارف والفروع لا تتسجم مع عدد السكان وحاجة الاقتصاد العراقي وحجم السيولة المصرفية وحاجة اسواق المال⁽⁷⁾ كذلك انخفاض نسبة كفاية راس المال في المصارف الحكومي وتدني الملائة المصرفية (وهو عبارة عن راس المال الاساسي والثانوي منسوب الى انواع المخاطر المختلفة) مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) بمعنى ضرورة التناسب بين حجم راس المال والمخاطر التي يتعرض لها المصرف ، وعلى الرغم من ذلك لا تزال المصارف الحكومية تهيمن على أكثر من 77% من اجمالي الودائع بينما حصة المصارف الاهلية لا تزيد عن 22% سوى بقليل مما يعني عدم ثقة الجمهور بالمصارف الاهلية لا سيما ان اغلب هذه المصارف هي عائلية ، وقد شهد الائتمان الممنوح للنشاط الخاص ارتفاع ليصل الى حوالي 2 ترليون دينار على الرغم من عدم ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الذي لم يتجاوز مبلغ 270 مليار دينار مما يعني عدم توجه تلك الاموال نحو القطاعات الانتاجية من الاقتصاد .

3- اختلال حجم النشاط الاقراضي : من المعلوم بان القطاع المصرفي يمنح القروض لقاء ضمانات عينيه يقدمها المقترض مما يعيد النسبة العظمى من السكان عن الحصول على القروض بسبب عدم توافر تلك الضمانات لديهم هذا من جهة ومن جهة ثانية لم تشجع المصارف على توفير الحد المعقول من الائتمان وبشكل ينسجم مع حاجة الاقتصاد الوطني لتطوير القطاعات السليعية من الاقتصاد فضلا عن عدم توجه النسبة العظمى من هذه القروض نحو تلك القطاعات اصلا وهذا لا يشمل القطاع المصرفي الاهلي فقط انما يتجاوز ذلك الى القطاع المصرفي الحكومي الذي وجه فوائضة الناتجة عن

المقياس يمكن ان يشمل هذا المفهوم مدى تطور النظام المصرفي من خلال التعرف على مدى تطور المؤسسات المالية والمصرفية ومدى تنوع خدماتها ومقدار رؤوس الاموال التي يمكن ان تطرحها للأقراض لصالح القطاع الخاص بعد اجراء عملية التحرير المالي مما يزيد فرص هذا القطاع للحصول على الخدمات المالية والائتمانية بعبارة أخرى أن العمق المالي يعكس مدى تطور الجهاز المالي والمصرفي في أي بلد ومدى

$$\text{العمق المالي} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{النتائج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

جدول (1) يعبر عن تطور مؤشر (العمق المالي) للمدة (1990-2003)

السنوات	اجمالي الموجودات	النتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	العمق المالي
1990	24251	23926	101,3%
1991	26484	21313	124,2%
1992	42917	56814	75,5%
1993	77547	140518	55,2%
1994	151522	703821	21,5%
1995	262391	2252264	11,6%
1996	415680	2556307	16,2%
1997	625851	3286925	19%

مصدر البيانات : البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ,بيانات لسنوات متفرقة

كما يعرف بكونه عبارة عن نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي ، ان ارتفاع مؤشر العمق المالي يجعل امكانية أفضل لتحويل توجيهات البنك المركزي إلى جميع الانشطة الاقتصادية .وما يعزز فعالية السياسة النقدية المرتبطة بدرجة العمق المالي أما إذا كانت هذه النسبة متواضعة كما هي الحال في معظم الدول النامية (لعدم توفر أجهزة الائتمان المصرفي المتطورة) فان السياسة النقدية ستكون قليلة التأثير ومن ثم الفعالية في تحقيق أهدافها لوجود قطاعات كبيرة ليست منقذ بالدرجة الكافية مما يجعل السياسة النقدية في هذه الحالة غير قادرة على ان تقوم بالمردود المناط بها مما يعني انخفاض تأثيرها الى الانشطة الاقتصادية .

كما يوضح هذا المؤشر العلاقة بين المدخرات والاستهلاك حيث ان انخفاض نسبة المؤشر تعني زيادة نسبة الاستهلاك على الادخار ، كذلك يمكن عن طريقه معرفة

نورد الجدول الاتي :

الجدول (2) يعبر عن تطور مؤشر (العمق المالي) للمدة (2004-2015)، بملايين الننانير

السنوات	اجمالي (1) الموجودات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (2)	(3) اجمالي الموجودات/الناتج المحلي الاجمالي	(3) مؤشر العمق المالي
2004	165366762	53235000	3.106	310,6%
2005	2067569530	73533000	0.812	281,2%
2006	245160639	95588000	2.5645	256,45%
2007	2670134310	77828500	2.476	247,6%
2008	290733153	1559012301	0.8638	186,38%
2009	309507376	139330200	0.5213	222,13%
2010	329056753	171957000	0.9135	191,35%
2011	116643263	217327100	0.5367	53,67%
2012	124813664	251907661,7	0.4954	49,54%
2013	135484381	267395614	0.5066	50,66%
2014	145122262	258900600	0.0605	56,05%
2015	133705595	191715800	0.6974	69,74%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة الاعمدة (4-5) من عمل الباحثة.

لقد شهد المؤشر انخفاضا واضحا بعد عام 2010 ولغاية عام 2015 ويعود سبب ذلك الى صدور تعليمات من وزارة المالية تتمتع بموجبها المؤسسات الحكومية من وضع اموالها في المصارف الاهلية وهذا ادى الى انخفاض موجودات المصارف من 329056753 مليون دينار عام 2010 لتصل الى 116643263 مليون دينار ولتتد هذا التأثير في السنوات اللاحقة ، الا انه في 2015/1/28 اوصت اللجنة الاقتصادية الوزارية بالعدول عن هذا القرار والسماح للمؤسسات الحكومية بايداع اموالها في المصارف الاهلية⁽¹⁰⁾.

وستحاول هنا طرح اهم مقاييس ومؤشرات العمق المالي وعلى النحو الاتي :
المؤشر الاول :- مؤشر الجملات النقدية /الناتج المحلي الاجمالي :-

$$\text{درجة او نسبة عرض النقد} = \text{GDP} / \text{m1}$$

تطور عرض النقد بشكل كبير نتيجة تمويل عجز الموازنة بالاصدار النقدي الجديد وبيع حوالات الخزينة الحكومية الى البنك المركزي خلال فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لتمويل وادامة احتياجات حرب الخليج الاولى والحصار الاقتصادي على العراق ومن ثم توقف صادرات النفط العراقي ، فقد بلغ عرض النقد بالمعنى الضيق M1 تبعاً للجدول (1) عام 1990 أكثر من 15359 مليون دينار عراقي ارتفع الى 24670 مليون دينار عام 1991 ثم الى 43909 مليون دينار عام 1992 ثم بدا يتزايد بقفزات متتالية حيث قفز الى 238901 مليون دينار عام 1994 وكانت نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي عام 1990 أكثر من 64% ارتفعت الى 116,7% عام 1991 وعلى الرغم من ارتفاع عرض النقد بشكل مضطرب الا ان نسبته الى الناتج المحلي بدأت بالانخفاض فوصلت الى 77% عام 1992 ثم الى حوالي 34% عام 1994 ثم الى 0.3% عام 1995 على الرغم من ارتفاع عرض النقد الى 705064 مليون دينار وبمعدل بلغ ثلاث اضعاف ما كان عليه عام 1994 , ويعود هذا الانخفاض الى الارتفاع

في الناتج المحلي والى ارتفاع نسبة التضخم الاقتصادي حيث ارتفع الناتج المحلي بالاسعار الجارية من 705064 مليون دينار عام 1994 الى 22522640 عام 1995 في حين لو استخدمنا الاسعار الثابتة (سنة الاساس 1988 فان الناتج المحلي الاجمالي عام 1994 بلغ 19164.9 مليون دينار ارتفع الى 19571.2 مليون دينار عام 1995 وقد وصل عرض النقد الى 960503 مليون دينار عام 1996 بينما انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية الى 2556307 عام 1996 وذلك بسبب انخفاض نسبة التضخم نتيجة توقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء مع الامم المتحدة , وعلى اية حال استمرت الزيادة في السنوات 1997 ولغاية 2003 حيث وصل عرض النقد الى 1483836 مليون دينار وبنسبة 22.5% الى الناتج المحلي الاجمالي ثم وصل الى 2159089 مليون دينار عام 2001 وبنسبة أكثر من 21% ثم ارتفع الى 57736,1 مليون دينار عام 2003 ⁽¹²⁾ كما هو واضح من خلال تتبع الجدول الاتي :-

جدول (3) يوضح عرض النقد بالمفهوم الضيق / الناتج المحلي الاجمالي بملايين الدنانير للمدة (1990-2003)

السنوات	M ₁ (1)	جاري(2)GDP	ثابت(3)GDP	جاري(4)	ثابت(5)	M ₁ /GDP%	M ₁ /GDP%
				M ₁ /GDP	M ₁ /GDP	ثابت(6)	جاري(7)
1990	15359,3	23926	29711,1	0,6419	0,5169	51,69%	64,19%
1991	24670	21313	10682	1,1575	2,3094	230,94%	115,75%
1992	43909	56814	14163,5	0,7728	3,1001	310,01%	77,28%
1993	86430	140518	18453,6	0,6150	7,6836	468,36%	61,50%
1994	238901	703821	19164,9	0,3394	2,4655	1246,55%	33,94%
1995	705064	22522640	19571,2	0,0313	6,0255	3602,55%	03,13%
1996	960503	2556307	21728,1	0,3757	4,2055	4420,55%	37,57%
1997	1038097	3286925	26342,7	0,3158	9,4073	3940,73%	31,58%
1998	1351876	4653524	35525	0,2905	8,0542	3805,42%	29,05%
1999	1483836	6607664	41771,1	0,2245	5,5230	3552,30%	22,45%
2000	1728006	7930224	42358,6	0,2179	40,7946	4079,46%	21,79%
2001	2159089	9911499	43335,1	0,2178	9,8230	4982,30%	21,78%

7,34%	7469,66%	1,6966	0,0734	40344,9	41003800	3013601	2002
19,51%	21391,31%	3,9131	0,1951	26990,4	29586000	5773601	2003

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بيانات لسنوات متفرقة من 1990-2003 للاعمدة (5-6-7-8) من عمل الباحث .

يلاحظ انخفاض هذا المؤشر بعد عام 1990 وتذبذبه من سنة الى اخرى حيث بلغ عام 1991 (115.75)% وانخفض عام 1995 الى 3% فقط وظل يتراوح ما بين 20-30% لغاية عام 2015 ولا يوجد نسق واحد يعبر عن تطوراً انما يرتفع سنة وينخفض سنة اخرى الا انه شهد نوع من الاستقرارين عام 2009 و2015 اذ تتراوح نسبته ما بين 26% سنة 2009 الى 34% سنة 2015.

اما بالنسبة لمكونات عرض النقد فكانت نسبة العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية في جميع السنوات وهذا يعني تخلف عادات الجمهور المصرفية وضعف تعامله مع المصارف واحتفاظه بالنقد سائلاً لديه وارتفاع نسبة الاحتياطي في العراق حاله حال باقي البلدان النامية حيث كانت نسبة العملة في التداول الى عرض النقد عام 1990 حوالي 88.7% ثم أصبحت عام 1991 حوالي 82% وصلت عام 1994 الى 83.5% ثم ارتفعت عام 1996 الى حوالي 92% ولم تقل نسبة العملة الى عرض النقد عن 80% للمدة من 1990 ولغاية 2003 وكان معدلها 88.5% مما يعني والجدول التالي يمثل نسبة العملة في التداول الى عرض النقد :

جدول (4) يمثل نسبة العملة في التداول والودائع الجارية الى عرض النقد للمدة (1990-2015)

السنوات	العملة في التداول	الودائع الجارية	عرض النقد الضيق M_1	العملة في التداول
1990	13412	1947	15359,3	87.32
1991	21873	2797	24670	88.66
1992	36021	7888	43909	82
1993	67134	19296	86430	77.7
1994	436199	39465	238901	83.5
1995	584398	120666	705064	82.9
1996	881616	78887	960503	91.8
1997	929828	108269	1038097	89.6
1998	1192530	159346	1351876	88.2

85.9	1483836	208616	1275220	1999
85.3	1728006	253685	1474321	2000
82.6	2159089	376397	17826011	2001
85.1	3013601	449907	25636935	2002
80.18	5773601	1019703	18785	2003
70.58	7873820	2985681	7162945	2004
80.03	11399125	2286288	9122837	2005
70.94	15460060	4491961	10968099	2006
65.51	21721107	7489467	14231700	2007
65.59	28189934	9697432	18492502	2008
58.37	37300030	15524351	21775679	2009
47.04	51743489	27401297	24342192	2010
45.29	62473929	34179805	28296016	2011
48.7	63735871	33142224	30593647	2012
47.3	73830964	38835511	34995453	2013
49.6	72692448	36620855	36071593	2014
53.26	65435000	30580169	34855256	2015

المصدر البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات لسنوات عدة من 1990 - 2015.

المؤشر الثاني :- مؤشر تطور الودائع
يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعبر عن حجم التعامل المصرفي كما يعد مقياس نوعي للعمق المالي وان أي توسيع في حجم التعامل المصرفي أو نشاط ذلك القطاع قد يفترض ضمناً وجود مؤسسات مالية وسيطة ومتطورة بنحو معقول⁽¹³⁾.
مؤشر تطور الودائع: هذا المؤشر عبارة عن اجمالي الودائع مقسوماً على الناتج المحلي الاجمالي $100 \times$.
بما ان العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي تشكل الجزء الاكبر من عرض النقد في العراق بسبب تخلف العادات المصرفية للجمهور فارتفاع هذا المؤشر يمثل تحسن في الودائع المصرفية والأصول المالية المستخدمة في تراكم الاصول. ويعد مؤشر نسبة
اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة التي تعبر عن حجم التعامل المصرفي ، ومن خلال تتبع هذه النسبة او المؤشر او تتبع نسبة التعامل المصرفي وهي اجمالي الودائع مقسومة على الناتج المحلي نجد أن النسبة بلغت (90%) عام (1990) واتجهت إلى الارتفاع عام 1991 لتصل الى 113% ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض حتى عام 2003 وقد يعود سبب ارتفاع النسبة للسنتين 1990-1991 الى استقرار الاقتصاد بعد انتهاء حرب الخليج الاولى والتي ادت الى سحب الافراد اموالهم من المصارف اثناء الحرب وكان معدل هذه النسبة للفترة من 1994 ولغاية 2003 حوالي 15,7% وبلغت هذه النسبة حوالي 30% خلال المدة 1992-2003 وتعد هذه النسبة منخفضة حيث إن انخفاضها يعكس مدى انخفاض الوعي

المصرفي لدى أفراد المجتمع من جهة وعدم قدرة المؤسسات المصرفية من توجيهه وتعبئة اموالهم باتجاه الودائع واستخدمها في تراكم الأصول من جهة ثانية وبالتالي فأنها لا تلعب أي دور ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي، ان انخفاض هذه النسبة في العراق

جدول(5) يعبر عن هذا المؤشر اي اجمالي الودائع المحلي خلال المدة من (1990-2003)، بالملايين

السنوات	اجمالي ودائع لدى المصارف التجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	اجمالي الودائع /الناتج المحلي الاجمالي %
1990	21551	23926	90,00%
1991	24187	21313	113,5%
1992	33290	56814	58,6%
1993	65829	140518	46,8%
1994	127828	703821	18,1%
1995	378900	2252267	16,8%
1996	361013	25563070	14,1%
1997	541046	3286925	16,4%
1998	797930	4653524	17,1%
1999	1094111	6607664	16,5%
2000	1329861	7930224	16,7%
2001	2061804	911499	20,8%
2002	2765019	41003800	6,7%
2003	4318672	29586000	14,6%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة من 1990-2003، العمود (4) من عمل الباحثة.

ولا يختلف هذا المؤشر او النسبة كثيرا بعد عام 2003 اذ بلغت نسبته عام 2004 أكثر من 15% بقليل ثم ارتفع قليلاً عام 2006 فوصل الى حوالي 20% ثم بدا بالارتفاع التدريجي ليصل الى أكثر من 27,8% للعامين 2009-2010 واستمر بالتذبذب بين 22% و 29% للسنوات 2006-2014 وكان معدله خلال هذه المدة (25,6%) كما هو واضح في الجدول (6):

الجدول (6) يعبر عن هذا المؤشر خلال المدة من (2004-2015)

السنوات	اجمالي ودائع لدى المصارف التجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	اجمالي الودائع /الناتج المحلي الاجمالي %
2004	8115832	53235000	15,2%
2005	10163615	73533000	13,8%
2006	18911600	95588000	19,8%
2007	28543030	107828500	26,4%
2008	34524959	155982300	22,13%
2009	38582477	139330200	27,69%
2010	47947232	171957000	27,88%
2011	56150094	217327100	25,83%
2012	62005935	251907661,7	24,61%
2013	68855487	2673956140	25,75%
2014	74073336	258900600	28,61%
2015	64344061	191715800	33,56%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة من 2004-2015

ثم وصل عام 2015 الى 33% على الرغم من انخفاض كل من اجمالي الودائع والناتج المحلي الاجمالي الا ان نسبة انخفاض الناتج المحلي كانت أكبر من نسبة انخفاض اجمالي الودائع مما افضى الى ارتفاع النسبة .

وعلى وفق ما تقدم يتبين ان المدة الثانية لا تختلف كثيرا عن المدة الاولى نتيجة لتأثير الوضع الامني من جهة ثانية وارتفاع الطلب على النقود (فح السيولة) بسبب الركود الاقتصادي خلال السنوات 2012-2015 من جهة ثالثة .

المؤشر الثالث :- مؤشر تطور الائتمان
وهو من المؤشرات المهمة التي تقيس تطور وكفاءة الجهاز المصرفي في أي دولة وتزداد هذه النسبة كلما زاد حجم وأهمية مشاركة القطاع الخاص بالنشاط المصرفي من جهة وزيادة حجم التمويل المقدم من قبل القطاع المصرفي الخاص في استثمارات القطاع الخاص من جهة ثانية لاسيما السليبي منه.

مؤشر تطور الائتمان = نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي
أن مؤشر نسبة الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص (او نسبة القروض)/ الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة جدا منذ عام 1991 ولغاية 1998 حيث كانت هذه النسبة عام 1991 حوالي 1.6% ولم تتجاوز 1.01% عام 1998 وكان معدلها لهذه الفترة أكثر بقليل من 0.56% ثم بدأت بالارتفاع منذ عام 1999 حيث وصلت الى 1.01% واستمرت تقارب هذه النسبة لغاية عام 2002 والتي وصلت النسبة في هذا العام

اقل من 1% ثم لتصل عام 2003 الى 1.33% وبلغت كمعدل للمدة 1999-2003 أكثر من 1.53% بقليل كما هو موضح بالجدول (7) :

الجدول (7) يعبر عن تطور هذا المؤشر خلال المدة من (1991-2003)

السنوات	اجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص	النتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	اجمالي القروض /النتائج المحلي الاجمالي %
1991	345	21313	1,61%
1992	425	56814	0,74%
1993	1000	140518	0,71%
1994	2348	703821	0,33%
1995	6101	2252264	0,27%
1996	4222	2556307	0,16%
1997	10827	3286925	0,32%
1998	18859	4653524	0,40%
1999	67008	6607664	1,01%
2000	170004	7930224	2,14%
2001	243821	9911499	2,45%
2002	312200	41003800	0,76%
2003	396418	29586000	1,33%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة من (1991-2003) (1991-2003) العمود (4) من عمل الباحث.

اما خلال المدة من عام 2004 ولغاية 2015 تذبذبت النسبة بين 1.2% و 4% بالرغم الخاص وعلى الرغم من ذلك فان معظم هذه القروض المقدمة للقطاع الخاص من تباينها بين سنه واخرى وكان معدلها خلال هذه المدة حوالي 2,5% على الرغم من ارتفاعها قليلاً عام 2015 حيث وصلت الى 4% وتعد نسب هذا المؤشر منخفضة جداً مما يعكس تدني كفاءة القطاع المصرفي في توفير الأموال اللازمة لاستثمار القطاع

الجدول (8) يعبر عن تطور هذا المؤشر خلال المدة من (2004-2015)

السنوات	اجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص	النتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	اجمالي القروض /النتائج المحلي الاجمالي %
2004	622476	53235000	1,169%
2005	950287	73533000	1,29%

2006	1881014	95588000	1,96%
2007	2387433	107828500	2,21%
2008	3978301	1550982300	2,55%
2009	4646167	139330200	3,33%
2010	2884330	171957000	1,67%
2011	2734588	217327100	1,25%
2012	5098281	251907661,7	2,02%
2013	6565091	267395614	0,24%
2014	7245187	25895600	2,79%
2015	7675083	991715800	4,00%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة من (2004-2015) العمود (4) من عمل الباحثة .

يتكون القطاع المالي من عناصر ثلاثة اساسية هي المؤسسات المالية بكافة مكوناتها من مصارف وشركات تأمين ومؤسسات مالية أخرى والعنصر الثاني هو الاسواق المالية اما العنصر الثالث والأخير فهو البنية التحتية. تعمل هذه العناصر الثلاثة مجتمعة على خلق بيئة ماليه متوازنة لها دور فعال في الاقتصاد. وسوف نركز هنا على احد اهم مكونات النظام المالي وهي المؤسسات المالية (المصارف) والتي تهتم بتحقيق الاستقرار المالي مع العناصر الاساسية الاخرى من خلال تعاملها مع الازمات المالية وقت حدوثها عن طريق تأهيل وتطوير المصارف للاستعداد للصدمات والأزمات المتوقعة ومنع انتقالها إلى العناصر الاساسية الأخرى للنظام المالي ومن ثم باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى للدولة⁽¹⁴⁾، هناك مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس تطور النظام المالي وسلامة القطاع المصرفي في ظل سياسات التحرير المالي والمصرفي نذكر من أهمها:-
أولاً:- مؤشر الائتمان المحلي / الناتج المحلي الاجمالي يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسات الائتمانية على اداء وظائفها المتعلقة بالوساطة فكلاً ارتفعت نسبة هذا المؤشر دل على تطوير النظام المالي.

صافي الائتمان

مؤشر تطور الائتمان = $\frac{\text{صافي الائتمان}}{100 \times \text{الناتج المحلي الاجمالي}}$

الناتج المحلي الاجمالي

اما سبب انخفاض الائتمان المنوح للقطاع الخاص فيعود الى جملة عوامل قسم منها يعود الى طبيعة العمل المصرفي نفسه كارتفاع الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة على القروض من جهة ولكون المصارف التجارية ذات طبيعة تجارية اصلاً تفضل تمويل القروض قصيرة الاجل مما يعني توجيهها نحو تمويل القروض التجارية والاستهلاكية لا سيما ان معظم موجوداتها قصيرة الاجل ، والقسم الثاني يعود الى المقرضين انفسهم اذ امتنع العديد منهم من الاقتراض بسبب ارتفاع سعر الفائدة بشكل يفوق الارباح المتوقعة من الاستثمار مما افضى الى عدم توجه هذه القروض نحو القطاعات السلعية وانما نحو المضاربة كما وان للوضع الامني المتدهور من جهة وتدمير الطاقات الانتاجية اثناء الاحتلال من جهة ثانية وفتح الاقتصاد العراقي على مصرعية لدخول السلع الاجنبية الاقل سعراً والاكثر جودة منجهة ثالثة ، فضلاً عن انعدام الطاقة الكهربائية دور بارز في العزوف عن الاقتراض .

المطلب الثاني مؤشرات الاستقرار المالي

يحتل استقرار النظام المالي أهمية كبيرة في جميع الدول فالنظام المالي الضعيف يؤثر سلباً على القطاعات الحقيقية من الاقتصاد الوطني، حيث ان حالات عدم الاستقرار المالي تولد حالات من الاحتلال في الاقتصاد الكلي والتي بدورها تولد تدهور أوسع في النظام المالي .

بعد استخراج هذا المؤشر لوحظ انه لا يختلف عن المؤشر السابق في انخفاض نسبته
 عدا سنوات معينة هي (1990-1993) حيث تجاوز 15% اما باقي السنوات فهو
 لا يتجاوز 3% مما يدل على انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص الا ان ارتفاع
 مؤشر الائتمان في بعض السنوات دل على ان النسبة الاكبر من الائتمان قد وجهت
 للقطاع العام وهذا يدل على ان الجهاز المصرفي في العراق يفضل منح الائتمان الى
 القطاع العام بدلاً من القطاع الخاص وذلك لعدم ثقة المصارف بقدرة القطاع الخاص
 على التسديد وخوفه من زيادة القروض المعدومة بعبارة اخرى ان القطاع المصرفي غير
 مستعد للمخاطرة . ويمكن توضيح ذلك عن طريق الجدول (8) :

الجدول(8) تطور مؤشر الاستقرار المالي المدة من (1990-2003) مليون الدينار

السنوات	صافي الائتمان المحلي	النتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	مؤشر تطور الائتمان
1990	19009	23926	79,4%
1991	20317	21313	95,3%
1992	14428	56814	25,4%
1993	21642	140518	15,4%
1994	33193	703821	4,7%
1995	87933	2252264	3,9%
1996	57088	2556307	2,2%
1997	65562	3286925	2,0%
1998	81050	4653524	1,7%
1999	89206	6607664	1,3%
2000	166508	7930224	2,1%
2001	426686	9911499	4,3%
2002	645244	41003800	1,5%
2003	621130	29586000	2,1%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة من 1990-2003، العمود الاخير من عمل الباحث.

وعلى اية حال ان مؤشر تطور الائتمان تراوح 79.4% عام 1990 و 95,3% عام 1991 الا ان معدلة من عام 1994 ولغاية 2003 دون نسبة 5% مما يدل على انخفاضه
 لمعظم السنوات عدا السنتين 1990-1991 .

اما مقدار هذا المؤشر خلال المدة 2004 ولغاية 2015 فيوضحها الجدول (9) :

جدول (9) تطور مؤشر الاستقرار المالي للمدة من (2004-2015) مليون دينار.

السنوات	صافي الائتان المحلي	النتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	مؤشر تطور الائتان
2004	2328032	53235000	4.3%
2005	58667	73533000	2.3%
2006	3820922	95588000	4%
2007	7790486	107828500	7.2%
2008	18348366	1550982300	11.76%
2009	10813096	139330200	7.76%
2010	1245225	171957000	0.72%
2011	824175	217327100	0.37%
2012	2472263	251907661,7	0.98%
2013	1047596	267395614	0.39%
2014	4050625	25895600	1.56%
2015	19710536	991715800	10.28%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة من 2004-2015 العمود الاخير من عمل الباحثة.

يتضح من الجدول ان نسبة المؤشر بعد عام 2003 لم يختلف كثيراً عن نسبته للمدة 1994-2003 كعدل اي لم يتجاوز 5%، على الرغم من ارتفاعه قليلاً لبعض السنوات كسنوات 2007 و2008 و2009 فضلاً عن سنة 2015 اي تجاوز الـ 5% حيث كانت قيمة المؤشر عام 2007 أكثر من 7% بقليل وعام 2008 وصل الى حوالي 11.8% لينخفض عام 2009 الى حوالي 7.8% واستمر بعد هذه السنة بالانخفاض ليصل ما بين اقل من 1% و1.5% عدى عام 2015 الذي وصل الى أكثر من 10% مما يعني ان هذا المؤشر غير مستقر ويوضح عدم قدرة المؤسسات الائتمانية على اداء وظائفها المتعلقة بالوساطة مما يدل على انخفاض تطور النظام المالي في العراق ولا يختلف سبب انخفاض هذا المؤشر عن اسباب انخفاض المؤشرات السابق .

ثانياً:- مؤشر هامش الفائدة او درجة الانتشار (الفائدة الدائنة - الفائدة المدبنة) يعبر هذا المؤشر عن درجة الانتشار والتي تم تحديدها عالمياً كنسبة معيارية باربعة نقاط كحد اعلى وان اي ارتفاع في درجة الانتشار سوف يمثل خللاً واضحاً في

النشاط المصرفي المتمثل بالايدياع والاقراض كما ويعبر عن خشية المصارف من الاقراض ولايشجع المودعين على تحويل مدخراتهم الى ودائع لدى المصارف حيث ان المودع يقارن ما بين المنافع التي يحصل عليها بمجود التقود سائلة لديه وبين الفائدة التي يمكن ان يحصل عليها بايدياع امواله لدى المصارف وترك تفضيل السيولة هذا من جهة ومن جهة ثانية يقارن المقترض ما بين الارباح التي يتوقع ان يحصل عليها مستقبلاً من خلال استخدام القرض واستثماره وهو بالتعبير الكنزبي الكفاية الحدية لراس المال وبين الفائدة التي يمكن ان يدفعها للمصرف كفائدة على القرض ، يعد تقليص الفجوة بين الفائدة المدبنة والفائدة الدائنة من الوسائل المهمة في زيادة المنافسة داخل القطاع المصرفي من جهة ومدى قدرة الجهاز المصرفي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة المقترضين من جهة ثانية فكلما كانت نسبة الانتشار متواضعة كلما ادى الى زيادة الودائع من خلال تجميع المدخرات وزيادة القدرة على تطوير الاستثمارون ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي .

درجة الانتشار = الفائدة الدائنة - الفائدة المدينة (الفائدة على القروض - الفائدة
 يتبين من هذا المؤشر ارتفاع الفجوة بين الفوائد المقدمة للمودعين والفوائد المفروضة
 على المقترضين في العراق كما هو موضح بالجدول (10):
 على الودائع).

جدول (10) يوضح تطور مؤشر درجة الانتشار للمدة (1990-2003)

السنوات	سعر السياسة	الفائدة الدائنة	الفائدة المدينة	الفجوة (درجة الانتشار)
1990	6,13	13	9	4
1991	6,13	13	9	4
1992	6,13	13	9	4
1993	6,50	13	10	3
1994	6,50	13	10	3
1995	7,25	20	10	10
1996	7,25	20	10	10
1997	7,25	20	10	10
1998	7,35	20	10	10
1999	7,35	20	10	10
2000	7,35	20	10	10
2001	7,35	18	10	8
2002	6,35	18	10	8
2003	6,35	14	70	4

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة من 1990-2003 العمود (5) من عمل الباحثة.

يتبين من الجدول ان النسبة بين نوعي الفائدة بين الاعوام 1990-1994 كانت ضمن
 النسبة المعيارية الدولية وهي ناتجة عن محاولة المصارف جذب أكبر عدد من الودائع
 من جهة ولتعزيز المستثمرين على الاقتراض في ظل التوقعات المتشائمة في السوق
 العراقية في ظل حرب الخليج الثاني وما بعدها هذا من جهة ثانية ومن جهة ثالثة
 بسبب التضخم الاقتصادي الذي يجعل سعر الفائدة الحقيقي سالب على الاغلب، اما
 بعد عام 1995 فقد ازدادت الفجوة بين نوعي سعر الفائدة ولغاية 2002 بسبب
 تحسن التوقعات لا سيما عند توقيع الاتفاقية مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء
 والدواء) مما ادى الى محاولة المصارف استغلال ذلك لتوسيع ارباحها من جهة
 وللتعويض عن ارتفاع الديون المدومة من جهة ثانية .
 وعلى العموم لا يختلف هذا المؤشر للمدة 2004-2015 كثيرا عن السنوات 1995-
 2002 والتي اتصفت بارتفاع الفارق بين الفائدة المدينة والدائنة والتي بلغت كمعدل
 لجميع المدة حوال 8.7 نقطة كما هو موضح بالجدول (11):

جدول (11) يوضح اسعار الفائدة للمدة (2004-2015)

السنوات	سعر السياسة	الفائدة الدائنة	الفائدة المدينة	الفجوة (درجة الانتشار)
2004	6	12,7	6,50	6,2
2005	7	13,9	5,50	8,4
2006	16	15,10	6	9,1
2007	20	18,78	9,18	9,6
2008	16,75	19,22	9,47	9,75
2009	8,83	16,16	6,84	9,32
2010	6,25	14,35	5,52	8,83
2011	0,6	14,130	5,24	8,89
2012	6	13,187	5,07	8,8
2013	6	13,57	4,88	8,69
2014	6	12,60	4,39	8,21
2015	6	12,29	4,46	7,83

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة من 1990 2003، العمود (5) من عمل الباحثة

من ملاحظ الجدول يتبين ارتفاع درجة الانتشار والتي تجاوزت العشرة نقاط في مؤشر السيولة:-

بعض السنوات في حين كانت هذه النسبة عام 2004 أكثر من 6 نقطة ارتفعت الى 8.4 نقاط عام 2005 لانها ارتفعت بعد هذا التاريخ اي للسنوات 2006-2014 لتصل كمعدل لهذه المدة الى أكثر من 9 نقاط ثم انخفضت قليلا عام 2015 لتصل الى 7.83 نقطة مما يعني بالضرورة ان المدة (2004-2015) لم ينخفض مؤشر اودرجه الانتشار عن 8% كمعدل وهذا يمثل خللاً واضحاً في عملية الاقراض كما ويعبر عن خشية المصارف من الاقراض ولايشجع على زيادة امكانية الجهاز المصرفي على جمع المدخرات الوطنية هذا من جهة ومن جهة ثانية فان نسبة الفائدة على القروض لاتنسجم مع الارباح المتوقعة من الاستثمار في السوق العراقية لاسيما القطاعات السلعية وهذا يعني بالتحليل الاخير ان الجهاز المصرفي وفي ضوء سعر الفائدة المرتفع على القروض لايشجع الاستثمار في القطاعات السلعية وانما على الاستثمار في القطاعات الهامشية والمضاربة وتهريب العملة باعتبار ان هذه القطاعات قد تصل فيها نسبة الارباح الى هذا المستوى .

مؤشر نسبة السيولة = اجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص

اجمالي الودائع للقطاع الخاص

عند قياس هذا المؤشر اتضح لنا انخفاض نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى اجمالي الودائع حيث كانت نسبة هذا المؤشر منخفضة جدا لاسيما للسنوات 1991-1998 والتي لم تتجاوز 3.05% ثم بدأت بالارتفاع منذ عام 1999 حيث وصلت الى أكثر من 11.8% بقليل ثم وصلت الى 23.77% عام 2001 وكان

معدلها للسنوات 2002-2000 أكثر من 24% اما معدلها للسنوات 2003-1999 فكان محدود 20.6% وكان ادنى مستوى لها عام 1992 حيث وصلت الى 2.08% من اجمالي القروض في حين وصل اعلى مستوى لها عام 2002 اذ وصلت الى 25.08% وكان اجمالي القروض بالارقام المطلقة 345 مليون دينار عام 1991 ارتفع الى اعلى مستوى له عام 2003 حيث وصل الى 396418 مليون دينار الا ان نسبته كانت اقل من نسبة عام 2002 اذ وصلت الى أكثر من 25% في حين عام 2003

ويوضح الجدول (12) تطور مؤشر نسبة السيولة خلال المدة (2003-1991)

السنوات	اجمالي القروض للقطاع الخاص	اجمالي الودائع للقطاع الخاص	اجمالي القروض/اجمالي الودائع	نسبة السيولة %
1991	345	9495	0.0363	3.63%
1992	425	20405	0.0208	2.08%
1993	1000	46004	0.0217	2.17%
1994	2348	75134	0.0312	3.12%
1995	6101	181830	0.0335	3.35%
1996	4222	194124	0.0217	2.17%
1997	10827	302165	0.0358	3.58%
1998	18859	436019	0.0432	4.32%
1999	67008	563602	0.1188	11.88%
2000	17004	717545	0.2369	23.69%
2001	243821	1025671	0.2377	23.77%
2002	312200	1247465	0.2502	25.02%
2003	396418	2133666	0.1857	18.57%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات لسنوات متفرقة من 1990-2003، العمودين (4-5) من عمل الباحثة

ان الجدول يوضح او يدل على عدم كفاءة المؤسسات المصرفية حيث ان انخفاض هذه النسبة يدل على أن اغلب ودائع المصارف تمول القروض الممنوحة للقطاع الحكومي او توجه لأغراض اخرى ، في حين ان ارتفاع هذه النسبة يعني دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى تعجيل عملية التنمية الاقتصادية ومساهمته أكبر للقطاع الخاص فيها.

اما بالنسبة للمدة 2004-2015 فقد وصلت اعلى مستوى لها عام 2015 اذ وصلت نسبتها الى 85.4% وادنى مستوى لها كان عام 2008 اذ وصلت النسبة الى حوالي 20.5% وقد تراوحت النسبة بين عام 2004 ولغاية 2009 بين 20% و 39% على الرغم من تباينها بين سنة واخرى وكان معدلها خلال هذه الفترة حوالي 30% ثم اخذت بالارتفاع للأعوام التالية وكان معدلها للمدة 2010 الى 2015 حوالي 64.3%

وتعد نسب هذا المؤشر جيدة ما بعد عام 2010 والجدول الاتي يوضح هذه النسبة ما بعد 2003 :

الجدول رقم (13) تطور مؤشر نسبة السيولة خلال المدة (2004-2015)

السنوات	اجمالي القروض للقطاع الخاص	اجمالي الودائع للقطاع الخاص	اجمالي القروض/الاجمالي الودائع	نسبة السيولة %
2004	622476	3025364	0.2075	20.57%
2005	950287	36899917	0.2575	25.75%
2006	1881014	4751249	0.3958	39.58%
2007	2387433	9402538	0.2539	25.39%
2008	3978301	11615671	0.2047	20.47%
2009	4646167	12686218	0.3662	36.62%
2010	2884330	5370399	0.5370	53.70%
2011	2734588	6195236	0.4414	44.14%
2012	5098281	8488250	0.6006	60.06%
2013	6565091	9831488	0.6677	66.77%
2014	7245187	9564528	0.7575	75.75%
2015	7675083	8991328	0.8536	85.36%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات لسنوات 2004-2015 للعمودين (4-5) من عمل الباحثة

يوضح الجدول اتجاه النسبة الى الارتفاع المستمر خلال هذه المدة حيث وصلت اعلى نسبة لها عام 2015 بينما ادنى مستوى لها كان عام 2008 اما من الناحية المطلقة فكان عام 2015 هو الاكبر في منح القروض حيث وصلت القروض المنوطة 7675083 مليون دينار في حين كان اعلى مستوى للودائع عام 2013 حيث وصلت قيمة الودائع 9831488 مليون دينار ، ان هذه الارقام تعكس من الناحية النظرية نمو كفاءة القطاع المصرفي في توفير الأموال اللازمة لاستثمار القطاع الخاص الا ان معظم هذه القروض استخدمت للمضاربة وليس لزيادة الاستثمارات الانتاجية في القطاعات السلعية من الاقتصاد.

المؤشر الاخر هو الكثافة المصرفية

وهي عبارة عن درجة تركز انتشار الفروع المصرفية على امتداد الرقعة الجغرافية للبلد ويشكل انتشار الفروع المصرفية فرصة في زيادة حجم الودائع من خلال امكانية زيادة

(2010, 2011) وصولاً إلى 28% خلال الأعوام (2012-2014) لتعاود الانخفاض عام 2015 إلى 23% وعلى أية حال فإنها لم تتجاوز نسبة الـ30% خلال السنوات كلها وعلى وفق المؤشر المستخدم يدل ذلك على تدني نسبة الكثافة المصرفية في العراق حيث كان المؤشر دون مستوى 30% خلال جميع السنوات وقد يعود سبب ذلك إلى النشأة الحديثة للمصارف من جهة والوضع الأمني غير المستقر لبعض مناطق ومحافظات العراق من جهة ثانية وتركز أصحاب المصارف الخاصة في العاصمة بغداد من جهة ثالثة علماً بأن أغلب هذه المصارف هي عائلية والجدول التالي يوضح ذلك للمدة 1990-2015 .

عدد الفروع للمصارف
الكثافة المصرفية = $\frac{\text{عدد الفروع للمصارف}}{\text{عدد سكان البلد}} \times 100$
ان هذا المؤشر يبين ارتفاع الكثافة المصرفية إذا كان المؤشر أكبر من 50% أما دون ذلك وتراوحت نسبته بين 30-50% فتعد متوسطة الكثافة , أما إذا بلغت 30% فأقل فتعد منخفضة الكثافة .
يتضح لنا من الجدول (14) انخفاض نسبة الكثافة المصرفية في العراق حيث تراوحت هذه النسبة بين (18% إلى 22% للمدة الزمنية الممتدة من (1990-2008) ثم ارتفعت إلى 24% عام 2009 ثم استقرت النسبة بالارتفاع إلى 27% خلال الأعوام

جدول (14) يوضح نسبة الكثافة المصرفية في العراق للمدة من (1990-2015)

السنوات	عدد فروع المصارف	عدد السكان مليون نسمة	الكثافة المصرفية %
1990	343	17	20,17%
1991	347	18	19,27%
1992	374	18	20,77%
1993	421	19	22,15%
1994	427	20	21,35%
1995	441	20	22,05%
1996	441	21	21%
1997	441	22	20%
1998	475	22	21,59%
1999	485	23	21,08%
2000	494	24	20,28%
2001	494	24	20,58%
2002	498	25	19,92%
2003	533	26	20,5%
2004	540	27	20%

2005	545	27	20,18%
2006	551	28	19,67%
2007	557	29	19,20%
2008	560	31	18,06%
2009	774	31	24,96%
2010	871	32	27,21%
2011	899	33	27,24%
2012	994	35	28,4%
2013	1014	35	28,97%
2014	1034	36	28,72%
2015	854	36	23,72%

المصدر : البنك المركزي العراقي بيانات لسنوات مختلفة .

الاستنتاجات والتوصيات

4- تبين من البحث ان معظم المؤشرات التي تم استخدامها لم تعكس التطور

المنشود او الذي كان يتأمله دعوات التحرير المالي اذ عبرت هذه المؤشرات عن التقارب الواضح بين المدتين قبل التحرير وبعده مما يؤشر بشكل واضح لن القطاع المصرفي في العراق لا يزال متخلف وهو ما يؤكد فرضية البحث من كون سياسة التحرير المالي في ظل طبيعة الاقتصاد العراقي قد لا تؤدي بالضرورة الى تحقيق النجاح المتوخى منها.

التوصيات:

1- اذا ما اريد تحسين كفاءة عملية تخصيص الموارد من جهة وتقليل كلفة الوساطة المالية ينبغي اجراء العديد من الاصلاحات على الصناعة المصرفية التي اتصفت بالعديد من الصفات والسمات السلبية كالخلل في بنية هيكل الصناعة المصرفية وتدني رغبة المصارف على منح الائتمان النقدي مما تسبب في انخفاض درجة العمق المالي وارتفاع مستوى الانتشار .

2- ضرورة ان يكون التعامل بين الحكومه والجهاز المصرفي تعامل تجاري بحيث بعيدا عن اي ضغوط .

3- ان سياسة التحرير المالي وحدها غير كافية لتحقيق الاصلاح المالي انما ينبغي ان ترافقها جملة اصلاحات على صعيد السياسة الاقتصادية الكلية لتحسين

1- تحت ظل الكبح المالي كان القطاع المصرفي يخضع للاوامر الادارية للبنك المركزي سواء في تحديد حجم وتخصيص الائتمان وتحديد اسعار الفائدة مما شوه من طبيعة وعمل المصارف وادى الى ضعف كفاءة عملية تخصيص الموارد من جهة وارتفاع كلفة الوساطة المالية .

2- لم يكن سعر الفائدة قادر على عكس درجة المخاطر التي تتعرض لها العملية الائتمانية وقدرة هذه الاسعار على عكس الحالة الاقتصادية في الداخل والتناسب بين سعر الفائدة في الداخل وسعر الفائدة في الخارج اثناء فترة الكبح المالي .

3- اتصفت الصناعة المصرفية بالعديد من الصفات والسمات السلبية كالخلل في بنية هيكل الصناعة المصرفية ، كاستحواد القطاع الحكومي الحكومي على مجمل النشاط واتصاف بالسيولة العالية مما يعكس تدني رغبة المصارف على منح الائتمان النقدي مما تسبب في انخفاض درجة العمق المالي فضلا عن اختلال حجم النشاط الاقراضي وانخفاض نسبة كفاية راس المال ولا تزال السوق المصرفية لا تشجع على توفير الحد الادنى المطلوب من منح الائتمان لتمويل القطاع الخاص وارتفاع مستوى الانتشار والذي سبب ضعف عمليات الوساطة المالية اذ يبلغ الفرق بين الفائدة الممنوحة للودائع والفائدة المستلمة من القروض أكثر من 8 نقاط .

- (2) نفس المصدر ص 102-103 .
 * العمق المالي هو عبارة عن حجم الودائع مقسوم على الناتج المحلي الاجمالي .
 (3) راجع المؤشرات المالية في المبحث الثاني جدول 12.
 (4) نفس المصدر .
 (5) ارقام السنوات 2014-2015 اخذت من البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث ، قسم الاحصاءات النقدية والمالية ، بيانات عامي 2014- 2015 .
 (6) راجع جدول (14) في المبحث الثاني رجاءاً.
 (7) للاستزادة راجع د. ثريا الخزرجي : تقييم السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد العدد 48 ، 2007 .
 (8) أ.م.د.صبيح حسون السعدي : مؤشرات قياس العمق المالي/ دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة للمدة 1980 – 2008 ص 219
 (9) أ.د.ثريا الخزرجي :محاضرات في مادة النقدية ،مصدر سابق
 (10) تصريحات السيد روز نوري ساويش نائب رئيس الوزراء في حينه .حسب الموقع الالكتروني www.alghadeer.tv.news.datil
 (11) عبد المنعم السيد علي :مدخل علم الاقتصاد ، مصدر سبق ذكره ، ص 140 .
 (12) عدنان حسن الشدود: فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (1991-2006) اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، 2009 ، ص 42.
 (13) عدنان محمد حسن الشدود و صادق زوير السعدي : تحديد اتجاه العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2010) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة ذي قار ، العدد 1 ، 2013 ، ص 72 .
 (14) للاستزادة راجع كل من :

- أ- ا.د.صبيح حسون السعدي : طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي ، دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2000- 2012) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط ، العدد 18 ، 2015 ، ص 6 .
 د نازك حامد الهاشمي : الاستقرار المالي ، مجلة سودانيل الالكترونية ، 13 تشرين الاول 2015 الموقع الالكتروني www.sudanile.vom

الوضع الاقتصادي العراقي بشكل عام وضرورة تنوع مصادر ايرادات الموازنه والكف عن التمويل عن طريق عجز الموازنه لما له من تاثير سلبي على الاقتصاد .

- 4- من الضروري انتقال المصارف العراقية سواء الحكومية منها او الاهلية باتجاه المصارف الشاملة والكف عن كونها مجرد مصارف تجارية .
 5- ضرورة العمل على تحقيق الاندماج بين المصارف لزيادة قدرتها الاقراضية من جهة وقدرتها على مجابهة المخاطر من جهة ثانية وزيادة قدرتها التنافسية من جهة ثالثة فضلا عن تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية نتيجة وفورات السعة .
 6- من الضروري التوسع الاقفي للمصارف لتشمل الرقعة الجغرافية للعراق وعدم تركها في العاصمة .
 7- ان ارتفاع سعر الفائدة على القروض وزيادة فحوة سعر الفائدة من العوامل السلبية التي تقف حائل دون تطور الجهاز المصرفي مما يتطلب فسخ المنافسة بين المصارف الحكومية من جهة والمصارف الاهلية الوطنية والاجنبية من اجل تخفيض هذه الفجوة .

المصادر

- 1- البنك ركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث ، قسم الاحصاءات النقدية والمالية ، بياناتلسنوات مختلفة
 2- د. ثريا الخزرجي ،(2007): تقييم السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد العدد 48.
 3- الخزرجي ، ثريا : السياسة النقدية بين ارث الماضي وتحديات الحاضر .
 4- د عدنان محمد حسن الشدود و صادق زوير السعدي ،(2013): تحديد اتجاه العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2010) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة ذي قار ، العدد 1 .
 5- عبد المنعم السيد علي :مدخل علم الاقتصاد ، مصدر سبق ذكره ، ص 140 .
 6- ا.د.صبيح حسون السعدي ،(2015): طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي، دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2000- 2012) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد 18 .
 7- صبيح حسون السعدي للمدة(1980 – 2008): مؤشرات قياس العمق المالي/ دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة .
 8- محمد صالح ، مظهر : السياسة النقدية للبنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي
 9- محمد صالح ، مظهر،(2016) : الركود الاقتصادي في العراق ، رؤية شخصية ، الشبكة الاقتصادية.
 10- د نازك حامد الهاشمي،(13 تشرين الاول 2015) : الاستقرار المالي ، مجلة سودانيل الالكترونية ، الموقع الالكتروني www.sudanile.vom
 11- تصريحات السيد روز نوري ساويش نائب رئيس الوزراء في حينه .حسب الموقع الالكتروني www.alghadeer.tv.news.datil

الهوامش

- (1)محمد صالح ، مظهر : السياسة النقدية للبنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي